التنمية المستدامة والهوية الوطنية تداعيات وتحديات (استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠)

اعداد الباحث :. د/ محمد حسن عثمان حسين
مستشار الاتصال السياسي بوزارة التربية والتعليم

ملخص البحث

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية موضوعه وهو التنمية المستدامة فيسلط هذا البحث الضوء على قضية التنمية المستدامة ومفاهيمها المتعددة ، فكانت أهميته للاتي :

لقد تغير مفهوم التنمية مرات عدّة منذ عقد الخمسينات من القرن العشرين، فقد تدرّج من التنمية الإقتصادية الى التنمية الإجتماعية الى التنمية البشرية فالتنمية البشرية المستدامة.

لقد أتى إدماج مفهوم الإستدامة مع مفهوم التنمية البشرية في أعقاب عدد من التطورات والتحولات الكونية أبرزها: الأزمات الإقتصادية التي بدأت بالظهور منذ مطلع السبعينات من القرن العشرين، التزايد اللاعقلاني في معدلات الإنتاج والإستهلاك، تدمير المحيط البيئي وتلوث المحيطات والفضاء، التزايد الكبير في عدد السكان (خاصة في البلدان الأقل نمواً)، التعارض الناشىء عن التزايد الكبير في حجم الثروة العالمية وفي أعداد الفقراء في العالم، إنهيار الكتلة الإشتراكية وتراجع خيارات التنمية المستقلة في بلدان العالم الثالث، إنتشار الإيدولوجية الليبرالية المفرطة وقيام النظام العالمي الجديد... وغيرها

أصبحت الهوية الوطنية في ظل التنمية المستدامة هدفا أساسيا للإنسان ولمنفعة المجتمع

اهتمام دول العالم بالهوية الوطنية والتنمية المستدامة مؤكدة من خلال عقد المؤتمرات والندوات والتي تؤكد علي الوعي البيئي والاهتمام بالتنمية المستدامة تؤدي الى تحقيق بعض الأهداف المرحلية الضرورية في هذا المجال: تنمية حس المشاركة بين الناس وبينهم وبين الدولة، إعتماد اللامركزية في إدارة شؤون الثروة، تنشيط دور مؤسسات المجتمع المدني، إعتماد التخطيط للمستقبل، تنمية الإنتماء الإنساني، تعزيز دور المرأة، تنمية حس المواطنة والأعتراف بالآخر وحق الإختلاف والشفافية لدى الأفراد

مشكلة البحث :

كانت مجموعة الدراسات المترتبة علي مشروع " المأزق الذي يواجه الجنس البشري " بأكاديمية دي لينشي بروما عام ١٩٦٨م ، والهادف إلي دراسة المشكلات المعوقة للجنس البشري مثل الفقر ، وتدهور البيئة ، والهجرة من الريف إلي الحضر ، ورفض القيم التقليدية وغيرها

(محمد ، ١٩٩٠م) قد خلصت إلي وضع نظرية سميث المعروفة بنظرية حدود النمو ، والتي انتهت إلي أن استمرار استفاد الموارد الطبيعية ، وان تلافي خطورة هذا الأمر يتطلب إحداث نوع من التوازن البيئي والاستقرار الاقتصادي ، غير أن تعرّض نظرية النمو لانتقادات شديدة إزاء ما تضمنته من تشاؤم مفرط كان قد دفع إلي ظهور نظرية التنمية المستدامة بتصور مواجهة بين البيئة والاقتصاد ، ومحاولة لدمجهما معا كأساس للتحول عن الأهداف التقليدية لعلم الاقتصاد المرتبطة بإشباع رغبات المستهلك وتحقيق أقصي ربح للمنتج وغير ذلك من صيغ محدودة الفائدة .وعليه تمثلت مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي : ما هي التنمية المستدامة ؟ وتتفرع منه الأسئلة الآتية : ما هي أسس التنمية المستدامة ؟ وما هي أهم مؤشراتها ؟ وما إمكانية تحقيق التنمية المستدامة والهوية الوطنية ؟

أهمية البحث :

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية موضوعه وهو التنمية المستدامة الذي أصبح أسلوبا من أساليب التنمية التي يفرضها العصر الحاضر الذي يتصف بالتطور والتغير المتسارع، والذي يفرض على الدول والهيئات والمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد مواكبته حتى تحقق التوازن الاجتماعي الناتج عن العولمة وتأثيراتها السلبية. فيسلط هذا البحث الضوء على قضية التنمية المستدامة ومفاهيمها المتعددة ، فكانت أهميته للاتي :

أصبحت الهوية الوطنية في ظل التنمية المستدامة هدفا أساسيا للإنسان ولمنفعة المجتمع

اهتمام دول العالم بالهوية الوطنية والتنمية المستدامة مؤكدة من خلال عقد المؤتمرات والندوات والتي تؤكد علي الوعي البيئي والاهتمام بالتنمية المستدامة .

أهداف البحث :

يهدف البحث إلي :

الوقوف علي مفهوم التنمية المستدامة .

العوامل التي تساعد علي تحقيق التنمية المستدامة .

تداعيات التنمية المستدامة والهوية الوطنية وتحدياتها

فروض البحث :.

وقد افترض البحث((Hypotheses of Research ان هناك تباين واضح في تفسير مفهوم التنمية وخلط كبير بين المرادفات الأخرى كالتطوير والتحديث والنمو الاقتصادي وان تحقيق التنمية المستدامة يتطلب ترشيد المناهج الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية

منهجية البحث :.

أما منهجية البحث (The Method of Research) فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لإعطاء الأبعاد الحقيقية في التفسير. وفيما يتعلق بهيكلية البحث Frame of Research فقد اقتضت الضرورة العلمية تقسيم الدراسة الى عدة مواضيع، اشتمل الأول دراسة التطور التاريخي للمفهوم والأبعاد الأخرى ومظاهر قصور هذا المفهوم رغم شموليته، في حين خصص المبحث الثاني لدراسة مقاييس التنمية، والهوية الوطنية والعلاقة بينهما

المحور الثالث :. مقومات التنمية وأفاقها المستقبلية
التنمية المستدامة والهوية الوطنية تداعيات وتحديات
استراتيجية التنمية المستدامة مصر رؤية مصر ٢٠٣٠
مقـــــــــــــــدمة

لقد أستحوذ موضوع التنمية المستدامة اهتمام العالم خلال ١٥ سنة المنصرمة وهذا على صعيد الساحة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية العالمية ،حيث أصبحت الاستدامة التنموية مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالي النامي والصناعي على حد سواء تتبناها هيئات شعبية ورسمية وتطالب بتطبيقها فعقدت من أجلها القمم والمؤتمرات والندوات.ورغم الانتشار السريع لمفهوم التنمية المستدامة منذ بداية ظهورها إلا أن هذا المفهوم مازال غامضا بوصفه مفهوما وفلسفة وعملية ،ومازال هذا المفهوم يفسر بطرق مختلفة من قبل الكثيرين ولذلك فقد تم التطرق في هذا البحث إلى مبحثين رئيسيين:المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة ومحاورها؛المبحث الثاني: محاور أساسية في التنمية المستدامة والهوية الوطنية؛المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامةبدأ استخدام مصطلح التنمية المستدامة كثيرا في الأدب التنموي المعاصر وتعتبر الاستدامة نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد، وتتعامل مع النشاطات الاقتصادية التي ترمي للنمو من جهة ومع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى، وقد أصبح العالم اليوم على قناعة بأن التنمية المستدامة التي تقضي على قضايا التخلف هي السبيل الوحيد لضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل ويتضمن هذا البحث

المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهم التنمية المستدامة

١- المفهوم التقليدي للتنمية المستدامة: ظهر مفهوم التنمية المستدامة بقوة في أواخر القرن الماضي ليحتل مكانة هامة لدى الباحثين والمهتمين بالبيئة وصناع القرار ويعود هذا الاهتمام إلى الضغوط المتزايدة على الإمكانات المتاحة في العالم المتقدم والمتخلف لكن في حقيقة الأمر كان النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية من جهة واستعمال الموارد البشرية من جهة أخرى أهم الظواهر التي لازمت البشرية في تطورها عبر الزمن.وقد عرف مفهوم التنمية تغيرات عبر الزمن حيث أختلف الاقتصاديون في تحديد مفهوم التنمية، وهناك من يصنفها بأنها عملية

نمو شاملة تكون مرفقة بتغيرات جوهرية في بنية اقتصاديات الدول النامية وأهمها الإهتمام بالصناعة.في حين أن البنك الدولي يضع تصور آخر للتنمية حيث يصنف العالم وفقا للدخل الوطني الإجمالي للفرد على أساس أربع معايير:- الدخل المنخفض؛- الدخل المتوسط؛- الدخل العالي؛- الدخل الأعلى.غير أن هذا المقياس مشكوك في مصداقيته فهناك عدد من الدول تنعم بالدخل الفردي المرتفع لكنها تتميز بسوء توزيعه مما يفرز الفقر والبطالة كمثال على ذلك البرازيل، حيث كان معدل النمو السنوي في الناتج الوطني الإجمالي ٥,١٪ من سنة ١٩٦٠ إلى ١٩٨١، أما الدخل الوطني ل ٤٠٪ من الفئات الفقيرة من السكان فقد انخفض خلال الستينات من ١٠٪ إلى ٨٪ بينما ارتفعت حصة ٥٪ من الأغنياء من ٢٩٪ إلى ٣٨٪.وباختصار فإن الاقتصاديون عاملو التنمية في الماضي عل أنها قضية لا تزيد عن كونها أكثر من تدريبات وممارسات وتطبيقات في علم الاقتصاد التطبيقي منفصل على الأفكار السياسية ويستبعدون دور الأفراد في المجتمع.وبالتالي فإن النظرة التقليدية للتنمية ركزت على القضايا التنموية وأغفلت جوانب لها دور جوهري في حياة البشرية حاضرا ومستقبلا. أي أن الإمكانيات المتاحة لا يمكن تسخيرها للإجمال الحاضرة فحسب، بل يجب التفكير في كيفية استفادة أجيال المستقبل أيضا.

٢- مفهوم التنمية المستدامة: إذا كانت التنمية المستدامة كمفهوم يعتبر قديما فإنه مصطلح يعد حديث النشأة، حيث كان أول ظهور له في نادي روما ١٩٨٦، الذي اقترح ما يسمى eco-developpement التفاعل بين الاقتصاد والإيكولوجيا في دول الشمال والجنوب.أما في ١٩٨٧ فقد أعطي لها تعريف من طرف اللجنة الدولية حول التنمية والبيئة التي ترأستها الوزيرة الأولى النرويجية السابقة السيدة بروند طلاند حيث يعتبر التعريف الأكثر شيوعا أو ما يسمى بمستقبلنا للجميع أو بعنوان مستقبلنا المشترك، حيث عرفت بأنها التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم أو ما معناه بالإنجليزية.
Developpement that meets the needs of the present with out compvomising the ability of future to neet their own needs.ثم ترسخ مفهوم التنمية المستدامة عند الجميع في ١٩٩٢، في قمة "ريو" أو قمة الأرض بالبرازيل، حيث ظهرت عدة جمعيات غير حكومية مهتمة بالبيئة ذات بعد وطني، وإقليمي وعالمي خاصة في الدول المتقدمة، وقد وافقت عليه كل الدول المشاركة في الاتفاقية مما أدى إلى انبثاق ما يسمى بأجندة القرن ٢١، والسمة الأساسية لهذا البرنامج هو الإهتمام بالتنمية المتواصلة.ثم تطورت لتشمل الحفاظ على الموارد الطبيعية التنوع البيولوجي في ٢٠٠٢ في قيمة جوهنز بورغ التي حضرها أكثر من ١٠٠ رئيس دولة وممثلي الحكومات والجمعيات والمؤسسات.وفي حقيقة الأمر تعددت التعريفات لهذا المفهوم لكنها لم تستخدم استخداما صحيحا في جميع الأحوال، فبالإضافة إلى ما سبق فقد عرفها قاموس ويبستر على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح استنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا ،كما عرفها ميردال MYRDEL بأنها: "التنمية هي التحركات التصاعدية

للنظام الإجمالي ككل".وعرفها وليم رولكنزهاوس مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها: تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة ،وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عملية متكاملة وليست متناقصة.وبالتالي فالتنمية المستديمة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة، وذلك لأن بعض المفاهيم للتنمية المستدامة تستنزف الموارد الطبيعية، بحيث هذا الاستنزاف من شأنه أن يؤدي إلى فشل عملية التنمية نفسها، ولهذا يعتبر جوهر التنمية المستدامة هو التفكير في المستقبل وفي مصير الأجيال القادمة.

المطلب الثاني: أهداف التنمية المستديمة ومبادئهاأهدافها: تسعى التنمية المستديمة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي: أ- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة، وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح والتهيئة وتعمل على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل وانسجام. ب- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئة القائمة: وكذلك تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستديمة. ج- احترام البيئة الطبيعية: وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وبالتالي فالتنمية المستديمة هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام. د- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد: وهنا تتعامل التنمية مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني. ه- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تحاول التنمية المستديمة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه الآثار مسيطرة عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها. و- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع: وذلك بإتباع طريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية. ز- تحقيق نمو اقتصادي تقني: بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه. ٢- مبادئها: إن العلاقة الأساسية بين النمو من جهة والبيئة من جهة أخرى أدت إلى تحديد المبادئ التي قام عليها مفهوم التنمية المستدامة وتمثلت فيما يلي: أ- استخدام أسلوب

النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستديمة: يعد أسلوب النظم أو المنظومات شرطا أساسيا لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، وذلك راجع إلى أن البيئة الإنسانية هي نظام فرعي من النظام الكلي، ولهذا تعمل التنمية المستدامة من خلال هذا الأسلوب إلى تحقيق النظم الفرعية شكل يؤدي إلى توازن بيئة الأرض عامة.وهذا الأسلوب هو أسلوب متكامل يهدف إلى الحفاظ على حياة المجتمعات من جميع النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية دون وجود تأثيرات سلبية متعاكسة بين هذه الجوانب.فمن المشكلات البيئة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية مثلا السياسات الزراعية المطبقة في كثير من دول العالم والتي تؤثر بشكل رئيسيا في تدهور بالتربة. ب- المشاركة الشعبية: يتطلب تحقيق التنمية المستدامة توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها، ويطلق على هذا المفهوم بالتنمية من أسفل ويمكن تلخيص دور الحكومات المحلية فيما يلي: - الحد من الزيادة في ارتفاع درجة حرارة الأرض. - إدارة ومعالجة النفايات البيئة والتجارية والصناعية. - الحد من انبعاث الغازات التي تؤثر على طبقة الأوزون. - تخفيض الاستهلاك من مشتقات النفط. ج- مبدأ التوظيف الأمثل الديناميكي للموارد الاقتصادية . د- مبدأ استطالة عمر الموارد الاقتصادية، والتخطيط الإستراتيجي لهذه الموارد. ه- مبدأ التوازن البيئي والتنوع البيولوجي. و- مبدأ التوفيق بين حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية. ز- مبدأ القدرة على البقاء والتنافسية. ح- مبدأ الحفاظ على سمات وخصائص الطبيعة، وكذلك تحديد وتطوير هياكل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك. المطلب الثالث: خصائص تحديات إستراتيجية التنمية المستدامة: I- الخصائص: طرح مصطلح التنمية المستدامة عام ١٩٧٤ في أعقاب مؤتمر ستوكهولم، الذي عقبته قمة ريو للمرة الأولى حول البيئة والتنمية المستدامة الذي أعلن عام ١٩٩٢ عن خصائص التنمية المستدامة التي تتلخص فيما يلي: أ- هي تنمية يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات. ب- هي تنمية ترعى تلبية الاحتياجات القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض. ج- هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية. د- وهي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء، والماء مثلا، أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلا، لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، كما تشترط أيضا الحفاظ على العمليات الدورية الصغرى، والكبرى في المحيط الحيوي، والتي يتم عن طريقها انتقال الموارد والعناصر وتنقيتها بما يضمن استمرار الحياة. ه- هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات

والاختيار التكنولوجي، ويجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة. ١- تحدياتها: إن تحقيق التنمية المستدامة (المتواصلة) يواجه العديد من التحديات التي تضعف تحقيقها وتقلل من تأثيرها، ومن أهمها: ١- أنماط السلوك الإنتاجي: ويقصد به الصناعي والزراعي الحالي وضرورة العمل على السيطرة البيئية على الملوثات البيئية من المصادر المختلفة. ٢- أنماط السلوك الاستهلاكي: الفردي والاشتراكي والتنظيمي والحكومي، وأهمية الترشيد والتوجيه والحماية بعيدا عن الملوثات في الغذاء والدواء والشراب. ٣- أنماط السلوك الاجتماعي: وضرورة الحفاظ على القيم والعادات والتقاليد والقيم الموجبة للفرد والأسرة. ٤- أنماط السلوك الأسري: وأهمية الربط بين القيم والحضارة والثقافة العربية والإسلامية لمواجهة التيار العالي المعاكس. ٥- السلوك الثقافي: وضرورة التفرقة بين الثقافات والموجب والسالب والوطني والوافد. ٦- السلوك الإداري: وأهمية تجنب الصراعات والمشكلات التي تقلل من فعاليات تشغيل الموارد البشرية في العمل. ٧- السلوك الحكومي والتشريعي: وأهمية فرض الضوابط والعقود على انتشار التلوث البيئي ضمانا لانطلاقة التنمية المتواصلة. ٨- السلوك الاقتصادي: من خلال تجنب تقليد الاقتصاديات الدولية وتطبيق آليات اقتصادية وطنية لمواجهة المنافسة العالمية. ٩- نشر ثقافة إدارة الجودة الشاملة والمواصفات العالمية وإعادة هندسة المنظمات والأسرة لمواجهة الصراعات والمنافسة الخارجية. ١٠- توفير ضمانات حقوق الأجيال القادمة في الموارد والتنمية المتواصلة.

ومن التعريفات السابقة للتنمية المستدامة يمكن استخلاص أهدافها، وأبعادها، في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ والتي يمكن إجمالها على النحو التالي

البُعد البيئي

تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق العديد من الأهداف البيئية، وتتمثل فيما يلي:
الاستخدام الرشيد للموارد الناضبة، بمعنى حفظ الأصول الطبيعية بحيث نترك للأجيال القادمة بيئة مماثلة حيث أنّه لا توجد بدائل لتلك الموارد الناضبة.
مراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات.
ضرورة التحديد الدقيق للكمية التي ينبغي استخدامها من كل مورد من الموارد الناضبة، ويعتمد ذلك على تحديد قيمتها الاقتصادية الحقيقية، وتحديد سعر مناسب لها بناءً على تلك القيمة.
الهدف الأمثل للتنمية المستدامة هو التوفيق بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية خاصة الناضبة منها
ووفق الخطة الاستراتيجية للتنمية المستدامة رؤية مصر بحلول عام ٢٠٣٠ يكون البعد البيئي محوراً أساسياً في كافة القطاعات التنموية والاقتصادية بشكل يحقق أمن الموارد الطبيعية ويدعم عدالة استخدامها والاستغلال الأمثل لها والاستثمار فيها وبما يضمن حقوق الأجيال

القادمة فيها، ويعمل على تنويع مصادر الإنتاج والأنشطة الاقتصادية، ومما يساهم في دعم التنافسية، وتوفير فرص عمل جديدة، والقضاء على الفقر، ويحقق عدالة اجتماعية مع توفير بيئة نظيفة وصحية وآمنة للمواطن المصري.

البُعد الاقتصادي

تهدف التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية إلى إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية والتي تصل إلى أضعاف أضعافها في الدول الغنية مقارنة بالدول الفقيرة، من ذلك مثلاً يصل استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة إلى مستوى أعلى منه في الهند بـ ٣٣ مرة

تتمثل الرؤية الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية في مصر حتى عام ٢٠٣٠ أن يكون الاقتصاد المصري .. اقتصاد سوق منضبطا يتميّز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، وقادرا على تحقيق نمو احتوائي مستدام، ويتميّز بالتنافسية والتنوّع ويعتمد على المعرفة، ويكون لاعباً فاعلاً في الاقتصاد العالمي، قادرا على التكيّف مع المتغيّرات العالمية، وتعظيم القيمة المُضافة، وتوفير فرص عمل لائق ومنتج، ويصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع.

البُعد الاجتماعي :.

إنّ عملية التنمية المستدامة تتضمن تنمية بشرية تهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم، فضلاً عن عنصر المشاركة حيثُ تؤكّد تعريفات التنمية المستدامة على أنّ التنمية ينبغي أن تكون بالمشاركة بحيث يشارك الناس في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم، حيث يشكل الإنسان محور التعريفات المقدمة حول التنمية المستدامة، والعنصر الهام الذي تشير إليه تعريفات التنمية المستدامة – أيضاً – هو عنصر العدالة أو الإنصاف والمساواة، وهناك نوعان من الإنصاف هما إنصاف الأجيال المقبلة والتي يجب أخذ مصالحها في الاعتبار وفقاً لتعريفات التنمية المستدامة، والنوع الثاني هو إنصاف من يعيشون اليوم من البشر ولا يجدون فرصا متساوية مع غيرهم في الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية، والتنمية المستدامة تهدف إلى القضاء على ذلك التفاوت الصارخ بين الشمال والجنوب.
كما تهدف التنمية المستدامة أيضاً – في بعدها الاجتماعي- إلى تقديم القروض للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية، وتحسين فرص التعليم، والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة

تتمثل الرؤية الاستراتيجية للعدالة الاجتماعية حتى عام ٢٠٣٠ في بناء مجتمع عادل متكاتف يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعي، مجتمع قادر على كفالة حق المواطنين في المشاركة والتوزيع العادل في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون، ويحفز فرص الحراك الاجتماعي المبني على القدرات،

ويوفّر آليات الحماية من مخاطر الحياة، ويقوم على التوازي بمساندة شرائح المجتمع المهمشة ويحقق الحماية للفئات الأولى بالرعاية

البُعد التكنولوجي:
تستهدفُ التنمية المستدامة تحقيق تحولاً سريعاً في القاعدة التكنولوجية للمجتمعات الصناعية، إلى تكنولوجيا جديدة أنظف، وأكفأ وأقدر على الحد من تلوث البيئة، كذلك تهدف إلى تحولا تكنولوجيا في البلدان النامية الآخذة في التصنيع، لتفادي تكرار أخطاء التنمية، وتفادي التلوث البيئي الذي تسببت فيه الدول الصناعية، ويشكل التحسن التكنولوجي الذي تستهدفه التنمية المستدامة، وسيلة هامة للتوفيق بين أهداف التنمية والقيود التي تفرضها البيئة، بحيث لا تتحقق التنمية على حساب البيئة
تستهدف الرؤية الاستراتيجية للتعليم حتى عام ٢٠٣٠ إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون التمييز، وفي إطار نظام مؤسسي، وكفء وعادل، ومستدام، ومرن. وأن يكون مرتكزاً على المتعلم والمتدرب القادر على التفكير والمتمكن فنياً وتقنياً وتكنولوجياً، وأن يساهم أيضاً في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكانياتها إلى أقصى مدى لمواطن معتز بذاته، ومستنير، ومبدع، ومسئول، وقابل للتعددية، يحترم الاختلاف، وفخور بتاريخ بلاده، وشغوف ببناء مستقبلها وقادر على التعامل تنافسياً مع الكيانات الإقليمية والعالمية.

البشرية المستدامة والهوية الوطنية
بدأ الاهتمام واضحاً الآن بمدى ارتباط التنمية البشرية بمفهوم التنمية المستدامة، حيث تبرز هذه العلاقة من خلال الحاجة الماسة لإيجاد توازن بين السكان من جهة وبين الموارد المتاحة من جهة أخرى، وبالتالي فهي علاقة بين الحاضر والمستقبل بهدف ضمان حياة ومستوى معيشة أفضل للأجيال القادمة والذي يحتاج إلى ربط قضايا البيئة بالتنمية بشكل محدد ومستمر، حيثُ أنّه لا وجود لتنمية مستدامة بدون التنمية البشرية

إمكانية تحقيق التنمية المستدامة :
تستهدف تحقيق التنمية المستدامة وفق المبادئ المعلنة التي حددها المجتمع الدولي كمكونات رئيسة لهذه للتنمية وهي:

- نمو اقتصادي مستدام.
- تنمية اجتماعية مستدامة.
- حماية مستدامة للبيئة ومصادر الثروة الطبيعية .

وهذا يعنى أن تكون هناك نظرة شاملة عند إعداد استراتيجيات التنمية المستدامة، تراعى فيها تلك الأبعاد الثلاثة، مما يجعلها تساهم في ديمومة التنمية بمفهومها الشامل،
وقد أدى تزايد الوعي بالحاجة إلى أنظمة قوية أكثر شمولا لتحديد الهوية إلى إطلاق دعوة عالمية للعمل، كما ينص الهدف الفرعي ١٦,٩ من أهداف التنمية المستدامة: "توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد، بحلول عام ٢٠٣٠". ومع تزايد الاهتمام العام، فقد سلط عدد من المبادرات الناجحة من مختلف أنحاء العالم الضوء على المنافع التنموية لتوفر أنظمة موثوقة لتحديد الهويةالوطنية

تجارب دولية التنمية المستدامة والهوية الوطنية

- في تايلند، ساعد رقم الهوية الوطنية الحكومة على تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بحيث أدى إلى زيادة كفاءة تكلفة خدمات توفير الرعاية الصحية وجعلها في المتناول.
- أُستخدم نظام بطاقات الهوية في باكستان بفاعلية في تقديم خدمات الاغاثة من الفيضانات ومساندة النازحين والمشردين.
- أتاح النظام الشامل للتسجيل وتحديد الهوية في بيرو فرصا جديدة لأطفال الشعوب الأصلية والمهمشين.
- وفي الهند، أدى نظام تحديد الهوية والتوثيق في ولاية أداهار إلى تمكين ملايين الأفراد من فتح حسابات مصرفية، وساعد الحكومة على إصلاح برامجها للتحويلات الاجتماعية.

بيد أن المسار إلى إيجاد أنظمة قوية لتحديد الهوية وبلوغ الهدف الفرعي ١٦,٩ من أهداف التنمية المستدامة ليس واضحا دائما. ففي الماضي، ركز العديد من البلدان ووكالات التنمية والمنظمات غير الحكومية على أنظمة تحديد الهوية من منظور وظيفي ضيق، مما أدى في إلى إنشاء أنظمة مجزأة عديمة الكفاءة لتحديد الهوية وذات تغطية محدودة. وفي ضوء حجم الفجوة العالمية وتعقد القضايا المرتبطة بأنظمة تحديد الهوية، من غير الممكن لأي بلد أو منظمة دولية أو منظمة غير حكومية، أو الشركاء من القطاع الخاص أن يتغلب على هذا التحدي من خلال العمل بمفرده - ويقتضي ذلك رفع مستوى التنسيق على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية.
علاوة على ذلك، لا يوجد "نموذج واحد" قابل للتطبيق عالميا لتوفير أنظمة لتحديد الهوية وإدارتها. وأمام واضعي السياسات مجموعة متنوعة من الترتيبات القانونية والمؤسسية والتكنولوجية للاختيار من بينها، لكل منها مجموعة من المزايا والعيوب. وفي الوقت نفسه، فإن التكنولوجيا تتقدم بسرعة، مما يسفر بدوره عن نشوء فرص وتحديات جديدة. وقد أصبح استخدام التكنولوجيا الرقمية والسمات البيولوجية مثل بصمات اليد، ومسح قزحية العين أكثر انتشارا، كما أدى تحسن الربط الشبكي في العديد من البلدان النامية إلى حفز الطلب على التحقق عن بُعد من المستخدمين.

الهوية كمحور للتنمية: ما الذي يمكن أن تتعلمه البلدان الأخرى من بيرو

أولت بيرو اهتماما كبيرا بالهوية لدرجة أنها أنشأت متحفا خاصا بها. "متحف الهوية" في ليما يثبت للزائرين أهمية الهوية في تاريخ البلاد. في الحقيقة كانت قبائل الإنكا التي كانت تعيش في بيرو قبل قرون من وصول الأوروبيين، تسجل السكان باستخدام آلة "الكويبو"، وهي أداة للعد باستخدام الأوتار المنضودة بطريقة معينة بحيث تشير كل عقدة فيها إلى قرية أو تجمع سكني. استمرت بيرو في منح أولوية لتوفير وثائق هوية فريدة لكل شخص- قبل أن تنص أهداف التنمية المستدامة بوقت طويل على "توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد مجانا" باعتباره إحدى الأولويات العالمية. (الهدف ١٦,٩ من أهداف التنمية المستدامة)

التعلم من تجربة بيرو

بدأت بيرو حملة توفير وثائق الهوية الوطنية عام ١٩٩٥ بعد أن مزقت الحرب الأهلية البلاد وأدت إلى فقدان وتلف الوثائق الورقية للسجلات المدنية. وخلف الصراع الكثير من النازحين وأكثر من ثلاثة ملايين مواطن بدون بطاقة هوية. وعقب انتهاء الصراع، أخذت بيرو على عاتقها أن يكون توفير وثائق هوية فريدة للجميع أولوية وطنية. وكان ضمان توفير الهوية المتفردة للمواطنين والمقيمين رمزا مهما لإعادة الدمج والمصالحة، خاصة لمن لم تكن لديهم وثائق هوية. ونتيجة لذلك، استطاعت بيرو اليوم توفير وثائق هوية لجميع المواطنين تقريبا.

وقد ألهمت قدرة بيرو على الدفع بأجندة توفير وثائق هوية بلدانا أخرى لتحقيق نتائج مماثلة.قمنا مع وفد من كوت ديفوار وغينيا بزيارة بيرو الشهر الماضي ضمن برنامج لتبادل المعرفة فيما بين بلدان الجنوب تنظمه مبادرة الهوية من أجل التنمية "ID4D" التي أطلقتها مجموعة البنك الدولي للتعلم من تجاربهم الرائعة.

جاءت الزيارة في الوقت المناسب حيث تتصدر كوت ديفوار وغينيا بلدان غرب أفريقيا في إطلاق برنامج وثائق الهوية الفريدة الإقليمية من أجل الاحتواء والدمج الإقليمي والذي يرمي إلى تزويد جميع المواطنين بوثائق إثبات هوية قانونية لتمكينهم من الحصول على الخدمات، كالتأمين الصحي والمعاملات البنكية

التحديات التي واجهوها وهم يطبقون نظام بطاقات الهوية الوطنية

إن التركيز على الاحتواء هو ما يجعل من بيرو حالة متفردة . وقد بذلت مصلحة السجل الوطني للهوية والأحوال المدنية جهودا خاصة لضم الفئات السكانية التي تعاني القدر الأكبر من الضعف والإقصاء: وظلت هذه الجهة على مدار العام تجوب نهر الأمازون على قوارب عسكرية للوصول إلى التجمعات النائية لتسجيل أحوالهم المدنية ومدهم بوثائق هوية مدنية. كما كان التنوع الثقافي، والحساسية للغات الأصلية واستخدامها، محط تركيز مهم. ولم تركز المصلحة فقط على توفير الاستمارات والمعلومات باللغات الرئيسية في البلاد، بل اتخذت أيضا

خطوات لنشر كتب بأكثر من ٤٠ لغة من لغات الشعوب الأصلية، والتزمت بأساليب التسمية التي تتبعها كل من هذه الفئات العرقية للحفاظ على جزء من التراث الثقافي لبيرو.

منذ أغسطس/آب ٢٠٠٦، تستخدم سلطات بيرو نظاما تكنولوجيا رقميا للتحقق من البيانات في التسجيل الجديد، وتجنب تزوير المستندات أو الاحتيال .وتوفر المصلحة هوية فريدة لكل شخص منذ ميلاده، وتتبعه على مدى مراحل حياته، وتسمح له بالحصول على جميع الخدمات العامة، كالتعليم والصحة والشمول المالي. ثمة حقيقة أخرى مثيرة عن نظام إدارة الهوية في بيرو، ألا وهي وثيقة الهوية الوطنية التي تصدر لكل مواطن عند ميلاده.

كانت الزيارة ملهمة إلى أقصى حد. وقد مكنتنا من التأكيد على نقاط التشابه القوية بين بيرو في تسعينيات القرن الماضي وكوت ديفوار وغينيا اليوم. والاستماع مباشرة إلى مسؤولي المصلحة قدم لكلا الوفدين وفريقنا آراء مهمة عن كيفية تطبيق نظام قوي واحتوائي لاستخراج وثائق الهوية الوطنية الرقمية.

برنامج تبادل المعرفة فيما بين بلدان الجنوب في إطار مبادرة الهوية من أجل التنمية

بينما يتجلى تبادل المعرفة بين بيرو من جهة وبين كوت ديفوار وغينيا كأحدث مثال، ظلت مبادرة الهوية من أجل التنمية التي أطلقتها مجموعة البنك الدولي تعزز تبادل المعرفة فيما بين البلدان على مدى سنوات طويلة لمساعدتها على الاستفادة من الإمكانيات الثورية للنظم الرقمية لاستخراج وثائق الهوية الوطنية .ومن خلال برنامج تبادل المعرفة فيما بين بلدان الجنوب، توفر مبادرة الهوية من أجل التنمية منصة مهمة لتبادل المعرفة فيما بين البلدان وأفضل الممارسات والدروس لتعزيز تجارب الدول التي طبقت أنظمة الهوية بنجاح.

وتيسر مبادرة الهوية من أجل التنمية هذا النوع من التفاعل مع العديد من البلدان الأخرى. وقد استضافت الهند وفودا من الفلبين والمغرب وتنزانيا لمشاطرتهم تجربتها. بالمثل، تشارك بلدان مثل إستونيا، مع رواندا وأوغندا وفييتنام، في تجربتهم المتعلقة بالهوية الرقمية الخدمات. وفي الحقيقة، وقع فريق مبادرة الهوية من أجل التنمية لتوه اتفاقا إطاريا مع أكاديمية إستونيا للحكومة الإلكترونية لنشر خبراتها لدعم البلدان المقبلة على مشاريع الهوية الرقمية .

وستستمر مبادرة الهوية من أجل التنمية في تدعيم برنامجها لتبادل المعرفة، كما رأينا بأنفسنا أن تبادل المعرفة فيما بين بلدان الجنوب يعد إحدى أقوى الأدوات لتحقيق نتائج ذات قيمة. أما الآن، فإننا نعلم أن البرنامج سيتيح لبلدين آخرين- وهما كوت ديفوار وغينيا- الاقتراب خطوة من هدفهم المتمثل في توفير الهوية للجميع

ويتطلب هذا التنوع والتحول المستمر فهما مشتركا لخصائص أنظمة تحديد الهوية تجعلها مفيدة لعملية التنمية، والتزاما من جانب شتى أصحاب المصلحة ببناء أنظمة تفي بهذه المعايير.

ومع أخذ هذا الهدف بعين الاعتبار، قام أكثر من ١٥ منظمة عالمية بتطوير مجموعة من المبادئ المشتركة الأساسية لتعظيم منافع أنظمة تحديد الهوية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وكذلك التخفيف من وطأة العديد من المخاطر.

وبصياغة هذه المبادئ وإقرارها من خلال سلسلة من المشاورات، فإن هذه المنظمات تكون قد خطت خطوة مهمة نحو تحقيق توافق واسع في الآراء بشأن التصميم المناسب لأنظمة تحديد الهوية وكيفية استخدامها في دعم تطوير وبلوغ أهداف متعددة للتنمية المستدامة.

مشروع التنمية المستدامة والهوية الوطنية في صعيد مصر

الخطة الاستراتيجية للتنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠

تتمثل الرؤية الاستراتيجية للتنمية المستدامة والهوية الوطنية حتى عام ٢٠٣٠ في بناء مجتمع عادل متكاتف يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعي، مجتمع قادر على كفالة حق المواطنين في المشاركة والتوزيع العادل في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون، ويحفز فرص الحراك الاجتماعي المبني على القدرات، ويوفّر آليات الحماية من مخاطر الحياة، ويقوم على التوازي بمساندة شرائح المجتمع المهمشة ويحقق الحماية للفئات الأولى بالرعاية.

الأهداف الاستراتيجية

تعزيز الاندماج المجتمعي والحد من الاستقطاب السلبي

رفع مستوى الاندماج المجتمعي والحد من الاستقطاب السلبي وترسيخ شراكة فعالة بين شركاء التنمية (الدولة – المجتمع المدني – القطاع الخاص).

تحقيق المساواة في الحقوق والفرص

تحفيز فرص الحراك الاجتماعي من خلال نظام مؤسسي يحقق المساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

تحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية

ضمان عدالة التوزيع وتقليص الفجوات الطبقية من خلال مساندة شرائح المجتمع المهمّشة وتحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية.

مؤشر القياس :.

يقيس هذا المؤشر الفجوة الجغرافية بين الأقاليم في معدل الفقر ويصدر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ٢٠١٥. وأهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٢/٢٠١٣.

المؤشرات المستحدثة

مؤشر القيم الإيجابية المحورية

يدل هذا المؤشر على المردود السلوكي للعمل المجتمعي من خلال قياس القيم الرئيسية للمجتمع

مؤشر حقوق الإنسان
يوضح هذا المؤشر الحالة العامة لحقوق الإنسان بكافة أشكالها السياسية والاقتصادية والمجتمعية من خلال آلية كمية وكيفية
نسبة البطالة بين ذوي الإحتياجات الخاصة
يقيس هذا المؤشر مدى توفر فرص العمل لذوي الاحتياجات الخاصة
نسبة المسنين تحت خط الفقر
يوضح هذا المؤشر مدى تفاقم أزمة الفقر عند فئة المسنين
نسبة السكان بالمناطق العشوائية غير الآمنة
يوضح هذا المؤشر مدى تفاقم أزمة العشوائيات في مصر
نسبة الاطفال بلا مأوى
يقيس هذا المؤشر نسبة الأطفال بلا مأوى لإجمالي عدد الأطفال
نسبة المشاركة السياسية والمدنية للشباب
يوضح هذا المؤشر مدى مشاركة الشباب في الحياة السياسية والمدنية

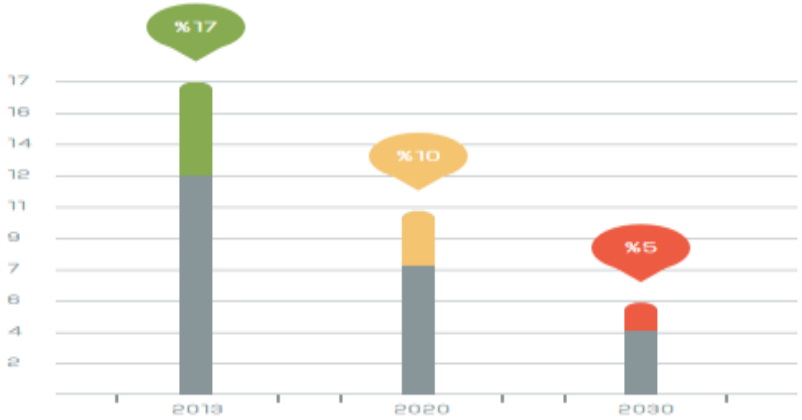

السياق القطرى (مصر)

يستمر نقص فرص العمل والنمو المستدام من بين التحديات الأساسية التي تتجلى بوضوح في صعيد مصر الذي يضم عشر محافظات تأخرت بدرجة كبيرة عن باقي أقاليم الدولة في مجالات النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتوافر الخدمات. قُدر معدل الفقر في الصعيد بنسبة ٣٥,٨٪ مقارنة بمعدل الفقر على مستوى البلاد الذي يبلغ ٢٠,٥٪. وتحتوي منطقة الصعيد

على ٣٨٪ من سكان مصر و٦٧٪ من فقرائها. أما بالنسبة لنصيب المنطقة من الرخاء المشترك فنسبة ٤١،٥٪ من الأربعين بالمائة من القاع تتركز في المناطق الريفية في صعيد مصر[٢]. علاوة على ذلك يبلغ معدل الفقر في المناطق الريفية ثلاث أضعاف المعدل في المناطق الحضرية من صعيد مصر ويرجع ذلك بشكل كبير إلى ارتفاع نسب الإعالة[٣/٤]. كما أن جميع محافظات صعيد مصر هي محافظات غير ساحلية وتبعد نسبيا عن الموانيء والأسواق الرئيسية بالدولة. وفي العقود الأخيرة شهدت بشكل خاص عمليات تنقل منخفضة بما في ذلك التنقل والهجرة لمسافات قصيرة من المناطق الريفية إلى الحضرية خلافًا لمعظم البلدان المتوسطة الدخل الأخرى المشابهة لمصر.[٥]

على الرغم من ذلك، مازال صعيد مصر قادرًا على إظهار القدرة على النمو. أعلى من تلك الذي حققته المناطق الحضرية في مصر والبلاد بوجه عام[٦] مدفوعًا بشكل رئيسي بالأنشطة الزراعية في المناطق المحيطة بالمناطق الحضرية. ويمتلك الصعيد نشاطًا اقتصاديًا كبيرًا في أنواع معينة من الأنشطة الزراعية بما في ذلك زراعة البساتين بمحاصيل في غير الأوان وزراعة البساتين العضوية وإنتاج الألبان والقدرة على التوسع في استخراج أحجار الزينة والمعادن مثل الجرانيت والفوسفات. كما تقع الأصول السياحية في محافظتي الأقصر وأسوان ضمن نطاق صعيد مصر وتتمثل في منتجعات البحر الأحمر السياحية التي تمثل أسواق المواد الغذائية والحرف اليدوية وغيرها من السلع التي يستهلكها القطاع السياحي. ويعد تطوير ساحة الحاويات في ميناء سفاجا في الأجل القريب نقطة اتصال استراتيجية إلى الأسواق المجاورة عبر الخليج العربي وجنوبا إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

السياق القطاعي والمؤسسي

توجد ثلاثة عوائق أساسية تسهم في تحجيم النشاط الاقتصادي والانخفاض النسبي في الاستثمار الخاص في صعيد مصر: أولاً محدودية تمكين الادارات المحلية من اتخاذ القرار لا مركزياً وبالتالي عدم فعاليتها ومسؤليتها، ثانياً استمرار ضعف مستويات وجودة البنية التحتية والخدمات للمواطنين وقطاع الأعمال الخاص، ثالثاً ضعف مناخ الاستثمار وضعف العوامل الداعمة لتطوير سلاسل القيمة[٧]. هذه العوائق الثلاثة مرتبطة ببعضها البعض بحيث أن التحسينات التي تجرى لمعالجة أي من هذه العوامل تتأثر إلى حد كبير بباقي العوائق. وبالتالي، فإن التعامل مع هذه العوائق بطريقة شاملة ومتكاملة وتدريجية يمثل عنصرًا أساسيًا لإطلاق إمكانات الصعيد ومن ثم الحد من الفقر وتشجيع الرخاء المشترك في هذه المنطقة المهمشة.

يتمثل العائق الحاسم الأول أمام النمو الاقتصادي الذي يقوده القطاع الخاص في الصعيد في محدودية التمكين والمساءلة والفعالية على مستوى المحافظات والمناطق. تمتلك المحافظات في مصر في الوقت الحالي صلاحيات محدودة فيما يتعلق بالتخطيط للأولويات المحلية وتمويلها والتي لا تتضمن الخدمات الأساسية كالنقل والكهرباء وتوفير المياه والصرف الصحي أو وجود

تكليف واضح بالتنمية الاقتصادية[٨]. وتقوم الوزارات في الحكومة المركزية والمديريات بالمحافظات والهيئات العامة باتخاذ معظم قرارات الاستثمار المتعلقة بالبنية الأساسية والخدمات في المحافظات والتي تفتقر لإمكانيات التنبؤ والشفافية في عمليات تخصيص الموارد للمحافظات. وعليه فعمليات اتخاذ القرار المتعلقة بالتخطيط للاستثمارات وتمويلها تتم بشكل جزئي وتنسيق محدود في غياب النظرة الشاملة والمتكاملة لأولويات المحافظات نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعلى الرغم من أن القانون ينص على العلاقة التشاورية بين المحافظات والمواطنين سواء في أولويات التخطيط وتناول الشكاوى والتظلمات بفاعلية الى ان هذه العلاقة ما زالت محدودة وضعيفة[٩] وتتفاقم هذه المشكلة بسبب محدودية القدرة المؤسسية والتنظيمية للكيانات الخدمية بالمحافظات والمراكز على تقديم الخدمات بشكل مرضي ومستدام. ويمثل تمكين المحافظات من اتخاذ القرارات التخطيطة والإنفاقية وإخضاعها للمساءلة بدرجة أكبر أمام المواطنين جوهر العملية المقترحة حيث تهدف إلى تصميم أساليب حديثة للتنمية الاقتصادية المحلية وصنع القرار في المحافظات محل الاختيار.
يتمثل العائق الثاني في الانخفاض النسبي لمستوي وجودة الخدمات المتاحة للمواطنين وقطاع الأعمال الخاص. على الرغم من الزيادة في المخصصات الرأسمالية (للفرد) في السنوات الأخيرة، لم تكن المخصصات لمحافظات الصعيد كافية لسد فجوات الخدمات وجودتها. بالإضافة إلى تخصيص حصة أقل للاستثمارات العامة في الصعيد، سواء على أساس عدد السكان أو على أساس معدل الفقر، من الأجزاء الأخرى من البلاد١٠. الأماكن التي شهدت إنجازات ملحوظة في مستوى توافر الخدمات والبنية التحتية كانت غالباً المدن الرئيسية والقرى الأم (وليس القرى التابعة حيث نسب الفقر المرتفعة) والتي تتسم بالبعد الكبير عن المدن والمراكز الاقتصادية المحيطة١١.
وتمثل عدم كفاءة الطرق الفرعية المحلية للقرى ولوجستيات التجارة عوائق أساسية أمام النمو في دخل المناطق الريفية في الصعيد وأمام نمو مستويات الإنتاجية١٢. وبالتالي، يشكل عدم الربط بين الدوائر الإقليمية عائقًا بارزًا للنمو١٣. فعلى سبيل المثال، في محافظتي سوهاج وقنا، وهما من المحافظات التي ترتفع بها نسب الفقر ، لا تغطي خدمة شبكات الصرف الصحي المتصلة بمحطات معالجة سوى حوالي ١٠٪ فقط من الأسر. وفي أفقر ٣٢ قرية في محافظة قنا، أقل من ١٪ من الأسر متصل بشبكة الصرف الصحي العامة. وتتفاقم هذه التحديات المتعلقة بالحصول على الخدمات وجودتها بسبب ضعف عمليات الصيانة حيث تشير التقديرات إلى أن محافظة سوهاج١٤ لم تف سوى بنسبة ٤٠٪ من الاحتياجات الأساسية لعمليات التشغيل والصيانة. لذلك يهدف البرنامج المقترح الى تضييق هذه الفجوة خصوصًا في مجالات الربط وتوفير المياه والصرف الصحي والكهرباء والبنية الأساسية والخدمات الرئيسية المتعلقة بالمواطنين والمشروعات. ومن ناحية أخرى سوف تسهم الزيادة المصاحبة في الإنفاق الاستثماري المصاحب كحافز اقتصادي محلي يسهم في زيادة النشاط الاقتصادي في هاتين المحافظتين.

يتمثل العائق الثالث أمام النمو الذي يقوده القطاع الخاص في الصعيد في ضعف مناخ الاستثمار والأعمال حيث تعاني المشروعات في الصعيد من العقبات الادارية وطول الفترات اللازمة للحصول على التراخيص والتصاريح والأراضي المرفقة والمجهزة. ويرجع هذا العائق جزئيًا إلى عدم توافر وانخفاض مستوى الخدمات المتاحة على المستوى المحلي. ويعاني أصحاب المشروعات في الصعيد من شدة عوائق مناخ الأعمال بمعدلات تعادل أو تتجاوز المتوسط القومي بسبب بعد المسافة عن الجهات التنظيمية المركزية. وتعد شدة تعقيد وعدم شفافية الاجراءات الادارية المتعلق بخدمات الأعمال التجارية، مثل الحصول على رخص التشغيل أو رخص البناء أو الربط بشبكة الكهرباء، من العوائق الرئيسية حيث يعاني منها حوالي ٦٣٪ من المشروعات في الصعيد وهذه النسبة هي من بين أعلى النسب بين أقاليم مصر. وقد أفادت ٧٢٪ من المشروعات أنها تضطر الى دفع مبالغ غير رسمية للحصول على رخصة التشغيل كما تذكر ثلث المؤسسات تقريبًا أنها تدفع مبالغ غير رسمية لاستخراج تراخيص البناء أو لتوصيل المرافق١٥. ففي محافظتي سوهاج وقنا على سبيل المثال، ذكرت أكثر من ٥٥٪ من الشركات التي شملها المسح في المناطق الصناعية أن الحصول على رخصة التشغيل يستغرق الى فترات تتجاوز الثلاثة أشهر ، وأفادت٢١٪ من الشركات ان استخراج الرخصة قد استغرق أكثر من عام. وبالرغم من أن الأراضي الصناعية بالصعيد يتم توفيرها بدون مقابل، الا ان طول وتعقيد إجراءات عملية التخصيص تشكل إحدى العقبات الأساسية أمام البدء الفعلي لعمليات التشغيل١٦. لذا سوف يدعم البرنامج المقترح تبسيط البيئة التنظيمية للأعمال في هذه المناطق عبر تعزيز اللامركزية في تقديم الخدمات التنظيمية واعداد الحلول السريعة لدعم تنمية قطاعات وسلاسل قيمة محددة.

أدركت الحكومة المصرية ضرورة اعداد رؤية واستراتيجية خاصة للمناطق المهمشة ومنهج متكامل للتنمية المحلية يلعب القطاع الخاص فيه دوراً رئيساً للحد من الفقر. وفي هذا السياق، تطلق الحكومة المصرية "برنامج التنمية الاقتصادية الشاملة للمناطق المهمشة" وتدرك الحكومة المصرية أنه في حين انه قد تم توفير بنية أساسية وخدمات اجتماعية ومشروعات لخلق فرص عمل مهمة في الصعيد في الفترات السابقة، الا انه يلزم وجود نهج بديل ومتكامل لمعالجة التحديات الأساسية أمام التنمية بالمنطقة من أجل خلق فرص عمل والحد من الفقر. ويهدف برنامج التنمية الاقتصادية الشاملة للمناطق المهمشة إلى الاستعاضة عن نموذج "الاستثمار المركزي" بنهج أكثر شمولية للتنمية المحلية. وبذلك يعالج البرنامج إحدى نقاط الضعف الأساسية في صنع السياسات على المستوى المحلي، والتي جعلت السياسات والاستثمارات المركزية أقل فعالية، وذلك عبر تمكين المحافظات والادارات المحلية من تخطيط السياسات والانفاق وتنفيذها مع زيادة المساءلة وإشراك المواطنين والأعمال التجارية في عملية صنع القرار.

ج . نطاق البرنامج

يسترشد برنامج التنمية الاقتصادية الشاملة للمناطق المهمشة واستراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠. تتمثل أهداف برنامج التنمية الاقتصادية الشاملة للمناطق المهمشة في تعزيز التنمية المحلية المستدامة وخلق فرص عمل للحد من الفقر في المحافظات المستهدفة عن طريق تحسين (١) إشراك المواطنين والشفافية وتطبيق أنظمة للرصد والتقييم؛ (٢) تقديم الخدمات وتوفير البنية الأساسية للمواطنين عن طريق إدارة محلية فعالة ومسؤلة؛ (٣) رفع مستوى التنافسية والبنية الأساسية وبيئة الأعمال من أجل نمو يقوده القطاع الخاص. وفي حين أن البرنامج مُصمم للمناطق المهمشة في مصر عموماً، أجرت الحكومة المصرية استعراضًا للمناطق المهمشة بها واختارت الصعيد ليكون المنطقة التجريبية الأولى لتطبيق البرنامج وكان الاختيار بناءً على نسبة الفقر والاحتياج. وتبلغ النفقات الحكومية المخطط لها بوصفها جزءًا من برنامج التنمية الاقتصادية الشاملة للمناطق المهمشة لمحافظات الصعيد العشر ما يقرب من ١٢ مليار دولار تم تخصيص٣,٩ مليار دولار منها لمحافظتي قنا وسوهاج في الفترة ما بين السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ والسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١. وتتكون نفقات محافظتي قنا وسوهاج من مبلغ ٨٣٢ مليون دولار يُدار على مستوى المحافظات ويخصص للأجور والتعويضات وشراء البضائع والخدمات والمنح والاستثمارات الرأسمالية، بالإضافة إلى مبلغ ٣,١ مليار دولار يخصص للأنشطة المتنوعة التي تدار على المستوى المركزي /الوطني مثل الإسكان الاجتماعي وتنمية المناطق الصناعية والطرق وبرامج شبكات السلامة الاجتماعية.١٧ وبعد ثلاث سنوات من بداية تدشين البرنامج التجريبي في صعيد مصر، سيتم مراجعة برنامج التنمية الاقتصادية الشاملة للمناطق المهمشة وتقييمه لبحث توسيع تطبيقه في مناطق مهمشة أخرى.

يمثل تحسين إشراك المواطنين والشفافية وعمليات الرصد والتقييم المحور الأساسي لبرنامج التنمية الاقتصادية الشاملة للمناطق المهمشة. يهدف البرنامج إلى تحسين تقديم الخدمات وتحفيز النمو الذي يقوده القطاع الخاص عن طريق عقد منتديات تشاركية بشأن التنمية الاقتصادية المحلية وكذا عن طريق إضفاء الصبغة المؤسسية على عمليات إشراك المواطنين والتغذية الراجعة وآليات الشراكة. ويتم تجريب هذه المنتديات حاليًا في محافظات سوهاج والفيوم والمنيا وسوف يتم تعميمها في محافظات أخرى خلال سير برنامج التنمية الاقتصادية الشاملة للمناطق المهمشة. كما يتم حاليًا إقامة منصات تنسيق بين القطاعين العام والخاص لعرض التحديات والاحتياجات الأساسية لتمكين نمو القطاع الخاص في الصعيد. ويتميز البرنامج بدعم تحول جوهري في السياسة ويسهم في تجديد العقد الاجتماعي عن طريق منح المواطنين وقطاع الأعمال الخاص مساحة أكبر لإبداء آرائهم وتحديد الأولويات وتخصيص الموارد عن طريق عملية شاملة وشفافة.

تحسين مستوى مستدام من الخدمات والبنية الأساسية هو أحد الأهداف الجوهرية لبرنامج التنمية الاقتصادية الشاملة للمناطق المهمشة. سوف يعزز البرنامج التنمية الاجتماعية

والاقتصادية عن طريق إجراء إصلاحات مؤسسية وإدارية لتحسين عمليات تقديم الخدمة والبنية الأساسية وعن طريق برامج اجتماعية مستهدفة تهدف إلى تحسين وسائل كسب العيش للأفراد الأكثر احتياجًا. وتبنت الحكومة مؤخرًا استراتيجية جديدة للإصلاح الإداري لخلق إدارة عامة كفء وفعالة تتميز بالمهنية والشفافية والعدالة والاستجابة. وسوف تمكن هذه الإصلاحات الحكومة المحلية من تخصيص الموارد بشكل أفضل وتقديم خدمات ذات صلة عن طريق الدواوين العامة ومديريات الخدمات اللامركزية التابعة للوزارات والهيئات الأخرى. كما سيعالج برنامج التنمية الاقتصادية الشاملة للمناطق المهمشة الاحتياجات العاجلة للفقراء عن طريق برامج مستهدفة من شأنها تحسين وسائل العيش لديهم مثل برامج دعم الدخل (كبرنامج تكافل وكرامة) التي تدعم القرى في ريف مصر وتوفر إسكانا اجتماعيًا.

ينظر إلى تحسين التنافسية والبنية الأساسية وبيئة الأعمال من أجل نمو يقوده القطاع الخاص على أنه الهدف الأكبر لنتائج تحسين التنمية في الصعيد. سيدعم برنامج التنمية الاقتصادية الشاملة للمناطق المهمشة تحسين الخدمات التي تقدمها الحكومة للمشروعات على المستوى المحلي ويعزز تنافسية القطاعات التي تتمتع بالقدرة على النمو الاقتصادي وخلق الوظائف عن طريق معالجة القيود المرتبطة بالبنية الأساسية والخدمات، والتنظيم، والأسواق. كما ينظر برنامج التنمية الاقتصادية الشاملة للمناطق المهمشة إلى المشروعات الأساسية بالمحافظات، مثل استراتيجية تنمية المثلث الذهبي وبرنامج استصلاح ١,٥ مليون فدان، على أنها برامج مكملة من شأنها خلق فرص جديدة للتنمية وخصوصًا في قطاعات المشروعات الزراعية وقطاعي التعدين والمحاجر. وبدأت الحكومة المصرية إجراء تحسينات على بيئة الأعمال عن طريق قرار رئيس الوزراء رقم ٢٨٠٧ لسنة ٢٠١٥، بغرض تحسين عملية استخراج التراخيص الصناعية والتي من شأنها أن تكون ذات فائدة مهمة بالنسبة للشركات الصناعية في الصعيد. فسوف تساعد الحكومة المصرية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات على تحسين قدرتها التنافسية عن طريق خدمات المساعدة الفنية وبرامج تنمية سلسلة القيمة، والتكنولوجيا والابتكار، والتدريب، وتنمية المهارات، والاستراتيجيات الخاصة بكل قطاع. وسيدعم برنامج التنمية الاقتصادية الشاملة للمناطق المهمشة تحديث البنية الأساسية وعمليات إدارة المناطق الصناعية القائمة.

١١- سيدعم برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر التحولات المنتظمة التي تهدف إلى تمكين محافظتي قنا وسوهاج من خلق بيئة أكثر تشجيعًا على تنمية القطاع الخاص ورفاهية المواطنين. سيكون التحول الأول والأهم هو التحول التدريجي نحو قدر أكبر من الاستقلالية والمساءلة على مستوى المحافظة لترتيب أولويات الاستثمار وقرارات الإنفاق على أساس عملية تخطيط محلية أفضل قائمة على المشاركة. ومن خلال برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر، ستزيد قدرة محافظتي قنا وسوهاج على التأثير على قرارات خارج نطاق سلطاتها الحالية.

وسوف تقوم هذه المحافظات بريادة التخطيط الاستراتيجي وعمليات صنع قرارات الاستثمار بهدف تحديد مخصصات التمويل للاستثمارات والنفقات في إطار المحافظة. وسوف يؤخذ في الاعتبار عند القيام بالتخطيط للاستثمار الأولويات المتعلقة بالمواطنين والمشروعات وآرائهم في مرحلتي التخطيط والتنفيذ. كما سيكون التحول الثاني هو إجراء تغيير في دور المحافظة في تشجيع النمو الذي يقوده القطاع الخاص وخلق فرص عمل. فسوف تصبح المحافظتان مسئولتان عن تقديم التسهيلات والدعم للقضاء على العقبات التي تواجه الاستثمار الخاص وتعزيزه وسيتم إعدادهما لهذه المهمة. كما ستتخذ المحافظات، بصفة خاصة، إجراءات لتحسين عمليات تقديم الخدمات المنظمة من جانب الحكومة للمشروعات وتنفيذ مبادرات مستهدفة ومتعلقة بقطاعات بعينها مع مشاركة القطاع الخاص.

من المتوقع أن يساهم كل من التحولين الرئيسيين بجانب زيادة مخصصات التمويل للمحافظة أثناء البرنامج في تحسين بيئة الاعمال والقدرة التنافسية الاقتصادية إلى جانب سد الفجوات القائمة في البنية الأساسية والحصول على الخدمات وجودتها. وعليه يتألف برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر من برنامجين فرعيين: (١) تحسين بيئة الأعمال والقدرة التنافسية، (٢) وتحسين الحصول على بنية أساسية وخدمات تتمتع بالجودة ويتصل كلا البرنامجين الفرعيين بالهدفين الثاني والثالث على التوالي من برنامج التنمية الاقتصادية الشاملة للمناطق المهمشة. يدعم هذين البرنامجين الفرعيين إجراءات شاملة لتحسين إشراك المواطنين والأعمال على المستوى المحلي فيما يتعلق بالهدف الأول من برنامج التنمية الاقتصادية الشاملة للمناطق المهمشة.

د . الأهداف التنموية للمشروع

يتمثل الهدف التنموي للبرنامج في تحسين البيئة المكّنة لتنمية القطاع الخاص، وتعزيز قدرة الحكومة المحلية على تقديم الخدمات في محافظات مختارة في صعيد مصر.

ه. الآثار البيئية والاجتماعية

تم إعداد تقييم للأنظمة البيئية والاجتماعية بفحص أنظمة الإدارة البيئية والاجتماعية الحالية على المستوى المركزي وعلى مستوى المحافظات. وتضمن هذا تقييمًا للقوانين والإجراءات والممارسات والقدرات المحلية. كما فحص التقييم المخاطر البيئية والاجتماعية المحتملة والمرتبطة بالبرنامج وقدرة الأنظمة الحالية على التعامل مع هذه المخاطر. وحدد التقييم الفجوات الموجودة في الأنظمة (بما في ذلك القدرات) كما حدد عدد من الإجراءات الموصى بها لسد هذه الفجوات.

الجوانب الاجتماعية في إطار البرنامج

سيكون للبرنامج عدد من الآثار والمزايا الإيجابية للمجتمعين المحليين في المحافظتين. سيحسن البرنامج من تقديم الخدمات من حيث التغطية والجودة، الأمر الذي سينعكس بالإيجاب على رفاهية المجتمعين المستهدفين. كما سيساعد تحسين تقديم الخدمات في تعزيز مساءلة

الحكومة أمام المواطنين مما سيرفع مستويات الثقة بين الطرفين. كما يشكل خلق فرص العمل أحد الأهداف الأساسية للبرنامج. وسيساعد البرنامج في خلق فرص اقتصادية لأعداد كبيرة من الشباب والشابات في المحافظتين.

خاتمة

تغير مفهوم التنمية مرات عدّة منذ عقد الخمسينات من القرن العشرين، فقد تدرّج من التنمية الإقتصادية الى التنمية الإجتماعية الى التنمية البشرية فالتنمية البشرية المستدامة.
لقد أتى إدماج مفهموم الإستدامة مع مفهوم التنمية البشرية في أعقاب عدد من التطورات والتحولات الكونية أبرزها: الأزمات الإقتصادية التي بدأت بالظهور منذ مطلع السبعينات من القرن العشرين، التزايد اللاعقلاني في معدلات الإنتاج والإستهلاك، تدمير المحيط البيئي وتلوث المحيطات والفضاء، التزايد الكبير في عدد السكان (خاصة في البلدان الأقل نمواً)، التعارض الناشىء عن التزايد الكبير في حجم الثروة العالمية وفي أعداد الفقراء في العالم، إنهيار الكتلة الإشتراكية وتراجع خيارات التنمية المستقلة في بلدان العالم الثالث، إنتشار الإيدولوجية الليبرالية المفرطة وقيام النظام العالمي الجديد... وغيرها.
كما أدت الأزمات والحروب والنزاعات التي إندلعت في النصف الثاني من عقد التسعينات من القرن العشرين الى إعادة الإعتبار لدور الحكومات في عملية التنمية المستدامة الى جانب القطاع الخاص بالإضافة الى إبراز دور هيئات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية.
ولقد أتت الأزمة المالية والإقتصادية العالمية الراهنة ٢٠٠٨ لتؤكد على ضرورة السعي لتحقيق الأهداف الكبرى التي طرحها تقرير التنمية للعام ١٩٩٦ حول التنمية المستدامة وهي: تعديل أنماط الإستهلاك، عقلنة إستثمار الموارد الطبيعية، عدم توريث الأجيال القادمة ديوناً لا تقدر على حملها وتحقيق العدالة في العلاقات الإقتصادية والإجتماعية .
ولتحقيق هذه الأهداف الكبرى لا بد من مراجعة نقدية واعية للثقافة التي كانت سائدة خلال العقود الثلاث الأخيرة.
يظهر البحث أن التربية يمكنها أن تلعب دوراً محورياً في هذا المجال، إذ يمكن السعي للوصول الى تحقيق هذه الأهداف الكبرى ولو بصورة جزئية من خلال إعتماد سياسات تربوية يمكنها أن تؤدي الى تحقيق بعض الأهداف المرحلية الضرورية في هذا المجال: تنمية حس المشاركة بين الناس وبينهم وبين الدولة، إعتماد اللامركزية في إدارة شؤون الثروة، تنشيط دور مؤسسات المجتمع المدني، إعتماد التخطيط للمستقبل، تنمية الإنتماء الإنساني، تعزيز دور المرأة، تنمية حس المواطنة والأعتراف بالآخر وحق الإختلاف والشفافية لدى الأفراد، نشر الوعي حول الأخطار البيئية والصحية وتلك الناتجة عن الزيادة المفرطة في عدد السكان، إبراز أهمية عنصر الوقت، إعادة التركيز على مشكلة ندرة الموارد، تشجيع الإستثمار في الإقتصاد الحقيقي

والإستغناء عن اسلوب النمو الذي يتغذى بالدين... وإعتبار الإدخار فضيلة من الفضائل الأساسية في حياة المجتمعات والشعوب.

النتائج والتوصيات :

توصلت الدراسة إلي أن مفهوم التنمية المستدامة قد لقي قبولا واستخداما دوليا واسعا منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي ، وتعددت تعريفاتها ، كما توجد أسس ومؤشرات عديدة للتنمية المستدامة ، ويتطلب تحقيقها وجود إرادة سياسية للدول وكذلك استعداد لدى المجتمعات والأفراد لتحقيقها ، فالتنمية المستدامة عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات بشكل متناسق، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة، ومورد واحد. فبدون المشاركة والحريات الأساسية لا يمكن تصوّر قبول المجتمع بالالتزام الوافي بأهداف التنمية وبأعبائها والتضحيات المطلوبة في سبيلها .

واعتمادا علي تلك النتائج فقد أوصي البحث بعدد من النتائج منها :

١ - تبني إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة يشارك في بنائها وإعدادها كل الجهات والمؤسسات وأفراد المجتمع المعنيين بالتنمية المستدامة والمتأثرين بنواتجها على المدى القصير والبعيد .

٢ - استهلاك الموارد باعتدال وكفاءة ومراعاة الأسعار الأفضل للموارد، والاستخدام الأكثر كفاءة للموارد، والأطر الزمنية لاستبدال الموارد غير المتجددة بموارد بديلة، والاستخدامات البديلة المحتملة للموارد.

٣ - عدم استهلاك الموارد المتجددة بوتيرة أسرع من قدرتها على التجدد أو بطريقة يمكن أن تؤذي البشر أو النظم الداعمة للحياة على الأرض وخاصة تلك التي ليس لها بدائل.

٤ - يتعين تعزيز دور المجتمع المدني على كافة المستويات وذلك بتمكين الجميع من الوصول إلى المعلومات البيئية ، ومن المشاركة الموسعة في صنع القرارات البيئية ، إلى جانب الحكم بالعدل في القضايا البيئية. ولذا يتعين على الحكومات أن تهيئ الظروف التي تيسر على جميع قطاعات المجتمع أن تعرب عن رأيها وأن تؤدي دوراً فعالاً في تهيئة مصير مستدام.

٥ - إن العلم هو القاعدة التي تقوم عليها صناعة القرارات ، الأمر الذي يستوجب تكثيف البحوث ، والتوسع في إشراك الأوساط العلمية وزيادة التعاون العلمي في معالجة القضايا البيئية الناشئة ، إلى جانب تطوير سبل التواصل بين الأوساط العلمية وصناع القرارات وغيرهم من أصحاب الشأن.

٦ - التوسع في مجال الاعتماد على الطاقة النظيفة المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة المائية وطاقة الرياح.

المراجع :

إبراهيم ، محمد إبراهيم جبر ، ٢٠٠٤م
مفاهيم التنمية المستدامة من منظور إسلامي .. دراسة في ضمانات الإدارة الحضرية المتواصلة للمدينة الإسلامية ، الندوة العلمية الثامنة لنظمة العواصم الإسلامية (استراتيجيات الإدارة الحضرية المتواصلة بالمدينة الإسلامية) ، ابريل .
البنا ، علي علي . ٢٠٠٠م.
المشكلات البيئية وصيانة الموارد الطبيعية . دار الفكر العربي ، القاهرة .
وليم ، راكز هاويت ، ١٩٩٠م
نحو عالم مستديم - مترجم - مجلة العلوم العدد١ الكويت .
ريحان ، ريمان محمد ،٢٠٠٢
تنمية المجتمعات الجديدة – التمكين كأداة فاعلة فى عمليات التنمية الحضرية المستدامة ، رسالة دكتوراه ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة .
الزهراني ، سعود بن حسين ، ١٤٢٦هـ
مشكلات التنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية خلال فترة التخطيط التنموي ، الطبعة الثانية ، الباحة ، النادي الأدبي في الباحة.
عبد الخالق ، عبد الله ، ١٩٩٣م
التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة ، المستقبل العربي .
العوضي ، سعاد عبد الله ، ٢٠٠٣
البيئة والتنمية المستدامة ، الجمعية الكويتية لحماية البيئة، الكويت .
فيانا ، ميلو فانيا ، ١٩٩٤
التنمية المتواصلة ، قراءة في السكان والاستهلاك والبيئة - الجمعية المصرية للنشر والمعرفة – القاهرة .
قرين ، محمد الأمين ، ٢٠٠٨م
المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة ، بحث مقدم إلى مؤتمر التنمية المستدامة ، جامعة سبها ، ليبيا.
محمد عبد البديع ، ١٩٩٠م
اقتصاد حماية البيئة ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، العدد ٤١٩/ ٤٢٠ ، يناير
- Barbara , Ingham, 1995 , Economics and Development , Mc Graw – Hill Book Company Ltd London
- Fowke R and Prasad D, 1996. Sustainable development, cities and local government. *Australian Planner* 33
- Meadows, D. *et al*. *The Limits to Growth: A Report to the Club of Rome's Project on the Predicament of Mankind*. New York, 1972.

- WCED, 1987, (World Commission on Environment and Development), *Our Common Future*, Oxford: Oxford University Press.

[١] مجموعة البنك الدولي ٢٠١٥، تشجيع إنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك، دراسة قطرية تشخيصية منهجية. تختلف هذه المعدلات عن معدلات الفقر الرسمية.و في المناقشاتالتي أجريت مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، علم الفريق المعني بالفقر أنه بالنسبة لبحث الدخل الأسري والإنفاق والاستهلاك عام ٢٠١٠/٢٠١١ وعام ٢٠١٢/٢٠١٣، تم إجراء إعادة تقييم كاملة لخطوط الفقر ومعدلاته. وبوصفه تدريباً لحساب معدلات الفقر التي تتم مقارنتها مع مرور الوقت، طور "تقرير الدراسة التشخيصية المنهجية لمصر" منهجية للحصول على خطوط (ومعدلات) فقر قابلة للمقارنة للعامين ٢٠٠٤/٢٠٠٥ و٢٠١٠/٢٠١١. وفي حالتنا هذه، يتم توسيع هذه المنهجية لمسح عامي ٢٠١٢/٢٠١٣ للوصول إلى النتائج المعروضة.

[٢] مجموعة البنك الدولي٢٠١٥، مصر، دراسة قطرية تشخيصية منهجية.

[٣] غانم، حافظ، ٢٠١٤. *تحسين التنمية الريفية والإقليمية من أجل نمو شامل في مصر*. بروكينجز

[٤] مجموعة البنك الدولي، جمهورية مصر العربية، الفقر في مصر ٢٠٠٨-٢٠٠٩: الصمود أمام الأزمة الاقتصادية العالمية

[٥] مجموعة البنك الدولي، صعيد مصر: مسارات نحو نمو مشترك، أكتوبر ٢٠٠٩

[٦] المرجع نفسه.

[٧] مجموعة البنك الدولي، ٢٠١٥، *تشجيع الحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك، دراسة قطرية تشخيصية منهجية*، هيرارا إس وهون في، مجموعة البنك الدولي، ٢٠١٢، *إعادة تشكيل جغرافيا مصر الاقتصادية: التكامل الداخلي كمنهج للتنمية*، يمستوف آر، مجموعة البنك الدولي، ٢٠٠٩، *صعيد مصر: مسارات نحو نمو مشترك*. هون في، روجكايكانينثورن، جي شميدت، إي، مجموعة البنك الدولي ٢٠٠٩، *إطار حول مشاركة البنك في المناطق المهمشة*.

[٨] تقتصر سلطات المحافظات على خمسة جوانب: أ) رصف الطرق المحلية؛ ب) أعمال ومعدات إنارة الشوارع؛ ج) تحسين البيئة؛ د) الدفاع المدني والمرور والأمن؛ هـ) دعم الوحدات الإدارية المحلية. ويتم توفير عمليات البنية الأساسية والخدمات الأخرى عبر المديريات الخدمية الإقليمية التابعة لوزارات الحكومة المركزية والكيانات العامة الأخرى.

[٩] ينص قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ على مشاركة المواطنين في التخطيط المحلي وإعداد الميزانية، وإسناد الوظيفة التشاورية لمجالس شعبية محلية منتخبة. هذه الهيئات غير قائمة حالياً وحتى عندما كانت قائمة فكل ما كانت تفعله هو مجرد الإفصاح عن طلبها لإجراء تحسينات في الخدمات العامة والبنية الأساسية في حين تظل سلطة منح جميع الموافقات بيد الوزارات المركزية.

[١٠] على سبيل المثال، تم تنفيذ ٢٥% فقط من الاستثمارات العامة في مجالات الكهرباء والمياه والصحة والتعليم عام ٢٠٠٩ في صعيد مصر في حين تم تنفيذ ٣٤% في المناطق الحضرية التي تضم ما يقرب من ١٧% من السكان (غانم ٢٠١٤).

[11] Ibid

[١٢] مجموعة البنك الدولي، ٢٠٠٩، صعيد مصر، *مسارات نحو نمو مشترك*، R. Yemtsov

[١٣] مجموعة البنك الدولي، ٢٠١٢، *إعادة تشكيل جغرافيا مصر الاقتصادية: التكامل الداخلي كمنهج للتنمية*. S. Herrera and V. Hon، ٢٠١٢

[١٤] مجموعة البنك الدولي، ٢٠٠٨، تقرير نهاية تنفيذ مشروع التنمية الريفية في سوهاج.

[١٥] عدم الاستقرار السياسي ومشاكل الكهرباء والجريمة أيضاً من ضمن القيود التي سجلتها شركات الأعمال. المصدر مسح المؤسسات في مصر عام ٢٠١٣، راجع (http://www.enterprisesurveys.org) البنك الدولي.

[١٦] من مسح البنك الدولي بشأن المستثمرين المحتملين الذين تقدموا بطلبات للحصول على أراض في المناطق الصناعية في قنا وسوهاج.

[١٧] مبالغ النفقات المخصصة للمشروعات الوطنية مثل مشروع المثلث الذهبي أو مشروعات المليون ونصف فدان لم ترد في برنامج الحكومة.